المستثمر

مجلة يصدرها اتحاد شركات الاستثمار - العدد رقم 10 - يناير 2021

التكنولوجيا المالية هي المستقبل

استمرار إنتاج النفط الخام مع حد أدنى من الانقطاعات وتوفير الإمدادات الكافية

بورصة الكويت تتناول علاقات المستثمرين والشفافية كجزء من إستراتيجية النمو

اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

مركز دراسات الاستثمار
ISC
INVESTMENT STUDIES CENTER
تطوير..
واعد..
كوادر وطنية، قادرة على قيادة كيانات
استثمارية عبر التعليم، والمعلومات والبحث،
وخدمات تدريبية لقطاع الاستثمار
اتحاد شركات الاستثمار
الطابق الثاني
غرفة تجارة وصناعة الكويت
القبلة - شارع مبارك الكبير
مدينة الكويت - الكويت
00 965-22280370
00 965-22490091/2
uic@unioninvest.org
اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

تبني الاقتصاد الرقمي:
الكويت تقطع شوطاً كبيراً

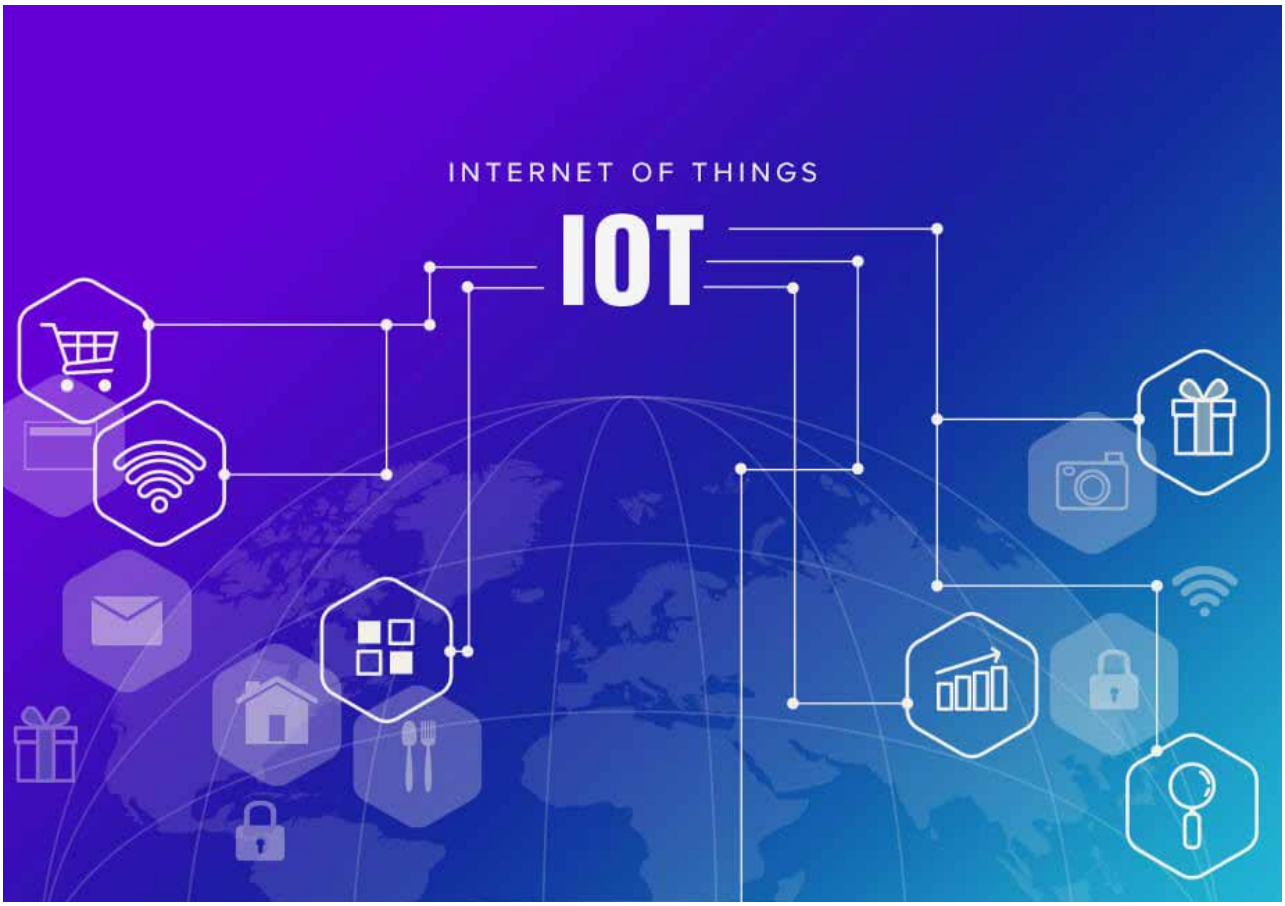

بقلم ساجيف بيتر

من شأن إستراتيجية التحول الرقمي الطموحة لدولة الكويت حسب التصور في رؤية "الكويت الجديدة" 2035 أن تغير بشكل جذري الطريقة التي نحيا بها والطريقة التي تعمل بها الشركات خلال العقود القادمة. كما يمثل إنترنت الأشياء عنصراً بالغ الأهمية بالنسبة لإستراتيجية التنوع الاقتصادي في الكويت حيث تتخذ البلاد إجراءات لتحويل نفسها إلى مركز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة.

قال أحد خبراء التكنولوجيا الذي طلب عدم ذكر اسمه "يؤثر الاضطراب في كل مكان على جميع جوانب حياتنا في الكويت حالياً. ويواصل الابتكار التكنولوجي تطوره وتسارعه بوتيرة كبيرة. وقد أدى هذا إلى تحديات في جميع الصناعات، سواءٌ في البنوك أو الاتصالات أو الرعاية الصحية أو الضيافة أو حتى في قطاع البيع بالتجزئة. وإنه لأمر حتمي ضرورة أن يواكب أي كيان حالياً الوتيرة العالية للرقمنة، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة في أعماله".

وفي حين تسعى دولة الكويت إلى تبني الاقتصاد الرقمي في بيئة تكنولوجيا معلومات سريعة التغير، يرى المحللون أيضًا تعاونًا مفيدًا بين القطاعين العام والخاص. وقد أشار الخبير إلى أن "إحدى النقاط المحورية في رؤية الكويت 2035 هي ضمان النمو الرقمي عن طريق استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة. ومن الملاحظ أن الحكومة قد أطلقت صندوقًا لاستثمارات التكنولوجيا بقيمة 200 مليون دولار في يناير 2019، ومن المتوقع أن يكون هذا الصندوق بمثابة عامل مساعد لرؤية 2035. والشركات التي تتبنى التحديات التكنولوجية سيكون لها الأسبقية في هذا العصر القائم على تبني التكنولوجيا".

وصرح تشارلز نحاس، المدير العام لدى مايكروسوفت الكويت، لـ "المستثمر" قائلًا "يعتبر صندوق التكنولوجيا بمثابة خطوة بارزة نحو تبني الاقتصاد الرقمي ودفع التحول عن طريق التقنيات

الناشئة. وهذا سيعطي بدوره دفعة كبيرة للنمو الاقتصادي ويجلب مزيدًا من الاستثمارات من المنطقة والعالم من خلال جعل الكويت مركزًا تكنولوجيًا كجزء من جهود القيادة".

ومن المتوقع أن توفر هذه المبادرة الحكومية مزيداً من فرص العمل في قطاع التكنولوجيا، مما سيكون له تأثير مضاعف أيضًا. وقد أظهر أحد تقارير البنك الدولي أنه لكل وظيفة ذات تقنية عالية، يتم خلق 4,3 وظائف في جميع المهن الأخرى. وفي عام 2009، أطلقت الكويت صندوقًا بقيمة 500 مليون دولار، والذي ساعد في توفير 437,000 وظيفة في المنطقة وتمويل أكثر من 7000 مبادرة عربية في الاقتصاد العالمي بعد مرحلة الانهيار.

وأضاف تشارلز نحاس قائلًا "تتوجه الكويت بطموح نحو تحقيق رؤية "الكويت الجديدة" 2035 في البلاد. ويمكن أن تمثل السحابة والذكاء الاصطناعي جزءًا مهمًا من هذه الرحلة لتسريع وتيرة الخدمات الإلكترونية في القطاع العام إلى جانب التغلب على التحديات المستقبلية وتلبية احتياجات وتوقعات المواطنين".

ثورة التكنولوجيا المالية

لقد تشعب نمو استخدام التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء العالم ويُتوقع انضمام المزيد من الشركات إلى هذا السباق العقد القادم. ولطالما كانت دولة الكويت في طليعة الدول التي تشجع مواطنيها على التكيف وتبني التكنولوجيا. ومن الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال "طلبات" و"كاريدج" و"بوتيكات" و"كريم". تحث مشروعات تكنولوجيا المعلومات الناشئة في دولة الكويت على فعل المزيد وتجرب أفكارًا جديدة. ففي القطاع المالي، أحدثت تطبيقات الدفع عبر النقال مثل تطبيق Tap و MyFatourah تغييرات على سوق المدفوعات وفتحت شريحة جديدة تمامًا تهيمن عليها التكنولوجيا المالية.

وفي الوقت نفسه، تدخل البنوك الكويتية حاليًا ميزات جديدة يمكن لعملائها استخدامها بسهولة لتمكينهم من تحصيل الفواتير أو الإيجارات عن طريق إرسال رسالة نصية قصيرة إلى المتلقي. كما تتبنى البنوك مواصفات واجهة برمجة التطبيقات المفتوحة ومعايير البيانات التي قد تكون مفيدة في تطوير الصناعة، والأهم في تعزيز تجربة العملاء.

كما أضاف تشارلز نحاس "تحقق الكويت قفزات سريعة في جهودها لقيادة ثورة التكنولوجيا المالية في البلاد والمنطقة الأوسع. وتتبنى المؤسسات المالية الرائدة في الكويت مجموعة من التقنيات المبتكرة وتعمل على نشرها في مختلف وظائف الأعمال، مما سيمكنها من إعادة اختراع تجارب للعملاء".

أعلنت شركة زين عن إطلاق قناة zBot، وهي أول قناة ذكية لخدمة العملاء. وبحسب تقنيات الذكاء الاصطناعي المتاحة لدى ميكروسوفت، تعتبر قناة zBot موظفًا افتراضيًا مستقلًا حيث تؤدي دور وكيل الخدمات المباشرة لعملاء زين الذين يمثلون أكبر قاعدة مشتركين في البلاد. وتعتبر قناة zBot مثالًا رائعًا لكيفية قيام سحابة ميكروسوفت الذكية بمساعدة المؤسسات على إشراك العملاء وتمكين الموظفين وتحسين العمليات وإعادة اختراع المنتجات والخدمات. هذا هو التحول

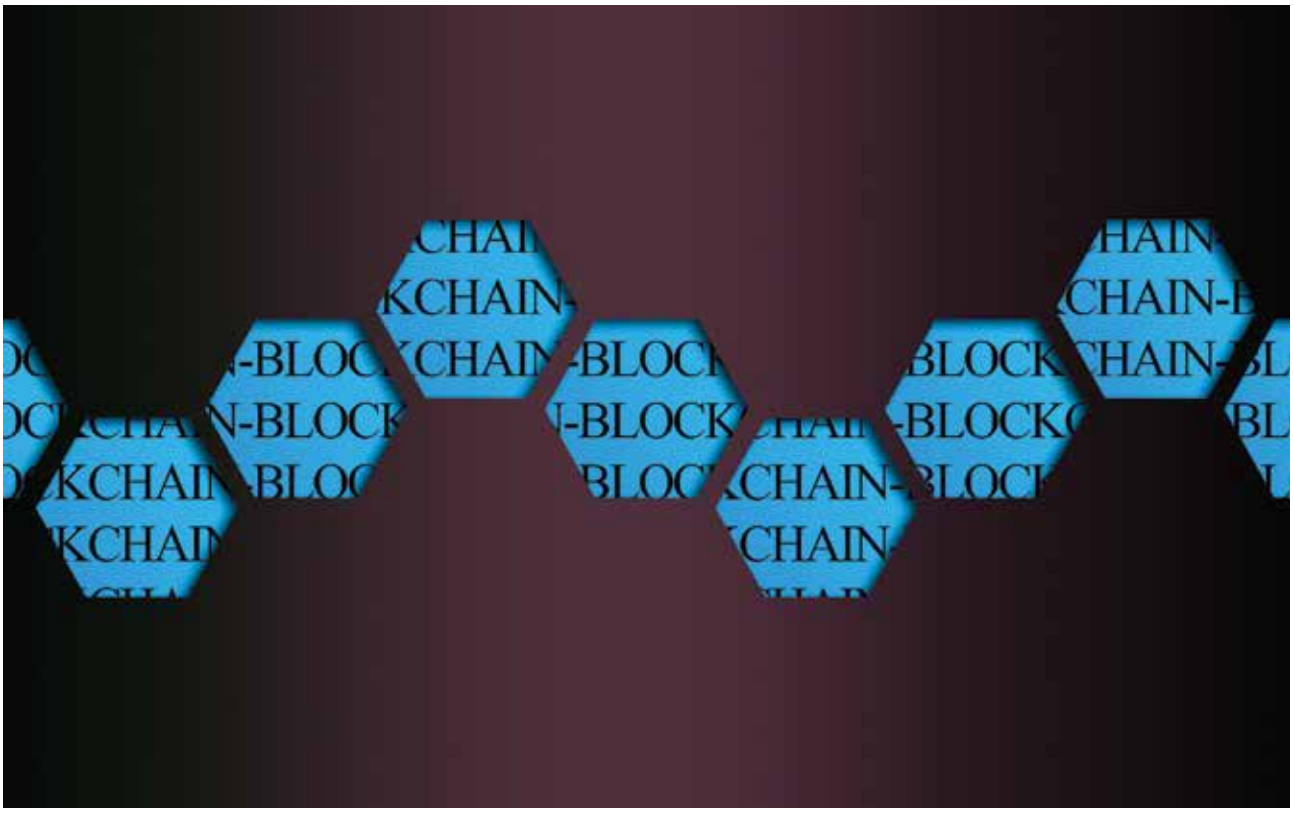

الرقمي العملي. وتتقدم شركة زين إلى الأمام مرة أخرى كإحدى الشركات الرائدة في قطاعها وتُظهر لكل من العملاء والأقران في المجال ما هو ممكن بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

وقد أطلق بيت التمويل الكويتي أول روبوت مصرفي في الكويت يستفيد من الذكاء الاصطناعي لتسريع معاملات العملاء في عمليات التمويل الاستهلاكي والمقسط حيث يساعد أداؤه على خفض وقت المعالجة وتوفير وقت وجهد العملاء من خلال خفض الوقت المطلوب لإجراء التحول بدرجة كبيرة. كما أطلق بيت التمويل الكويتي خدمة الدردشة الآلية للذكاء الاصطناعي والتي تعتمد هي الأخرى على تقنيات الذكاء الاصطناعي، في خطوة تَعِد بتوجيه التحول الرقمي من خلال تحسين مشاركة العملاء وتمكين موظفي بيت التمويل الكويتي.

يرى المتخصصون في مجال التكنولوجيا إمكانات هائلة للاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية في الكويت في أعقاب المبادرة الحكومية. وأشار أحد الخبراء المصرفيين قائلًا "لقد لاحظنا مؤخرًا حدوث زيادة كبيرة في عدد صناديق رؤوس الأموال المغامرة التي أبدت استعدادها لتمويل المشروعات الناشئة، وخصوصًا المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل خدمات غسل الملابس وأسواق القهوة ومحلات البقالة الإلكترونية. كما أنشأت الحكومة الكويتية صندوقًا وطنيًا لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف مساعدة البلاد على تحقيق خطوات كبيرة في جهودها لدعم الشباب ومحاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص من توجيه النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أيضًا أن يدعم هذا الصندوق بناء نظام بيئي مبتكر لصغار رجال الأعمال من الشباب الذين يعتمدون على التكنولوجيا.

يمثل الجيل الخامس عنصرًا حاسمًا بالنسبة للكويت، كما سيصلح الكثير من مشكلات زمن الانتقال. فهو يمثل قفزة للأمام في مجال التكنولوجيا اللاسلكية التي تَعِد بسرعات وأداء أعلى بكثير وسعة أوسع بكثير ومنصة لمجموعة متنوعة من سيناريوهات الحوسبة الجديدة مثل إنترنت الأشياء. وتمهد السحابة الذكية الطريق أمام استخدام تقنيات الجيل الخامس وغيرها، مما يسهل رحلات التحول الرقمي في البلاد والمنطقة الأوسع.

كما حذر أحد الخبراء المصرفيين قائلًا "وفي الوقت نفسه، يمكن أيضًا أن يخلق الابتكار المالي حساسية عالية للمستثمرين والجهات التنظيمية والسوق الأوسع". وأضاف الخبير قائلًا "لذلك، من الضروري للغاية أن تظهر كيانات التكنولوجيا المالية تركيزًا متزايدًا على أنشطة إدارة المخاطر، مما يمنح المستثمرين ثقة في الاستثمار في الابتكار المالي والمنتجات الجديدة لمواكبة طلب المستهلك".

لقد ارتفع الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية حيث تقوم شركات التكنولوجيا الكبرى بتطوير منتجات وخدمات مالية قد تعيد رسم المشهد المالي العالمي بأكمله.

التكنولوجيا المالية هي المستقبل

اكتسبت التكنولوجيا المالية في الكويت زخماً وزيادة في الاستثمارات في السنوات الأخيرة.

تم توسيع نطاق التكنولوجيات المالية المحلية للعمل في جميع أنحاء المنطقة وبناء علاقات تعاون مع التمويل التقليدي والحكومة.

الكاتب: جيمي إيذريدج

التكنولوجيا المالية هي المستقبل – ربما. هناك الكثير من الإثارة والقلق المحيطين بأحدث مولود جديد في الشركات الناشئة ورأس المال المُخاطر.وقد اجتاحت Fintech،وهي اختصار لكلمة التكنولوجيا المالية، العالم كالعاصفة.

فمن سلسلة السجلات المغلقة blockchain إلى خدمة مجمّعي الدفع، إلى العملة الرقمية المشفرة من شركة فيسبوك Libra، إلى عملة البيتكوين bitcoin، وإقراض النظير للنظير، والتأمين المصغر، تتحدى التكنولوجيا المالية التمويل التقليدي بطريقة لم يسبق لها مثيل من قبل.ولكن ما مدى الضجة وكم من المواد ما زال يتعين علينا أن نرى.

فهناك بعض النجاحات المذهلة والعديد من الإخفاقات.

أثارت عملة البيتكوين، وهي العملة المشفرة الشهيرة، موجة من الاستثمار العالمي خلال الصيف، حيث قفزت الأسعار بمقدار 43٪ في 17 يوماً فقط في سباق ضخم. وعلى الرغم من تراجع سعرها في أوائل شهر أكتوبر إلى ما دون 8000 دولار، إلا أن أصل التشفير ظل يحتفظ بمكاسب بلغت 115٪ خلال العام (اعتباراً من 1 أكتوبر 2019).

لقد ارتفع الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية حيث تقوم شركات التكنولوجيا الكبرى مثل فيسبوك وجوجل وأبل بتطوير منتجات وخدمات مالية قد تؤدي في النهاية إلى إعادة رسم المشهد المالي العالمي بأكمله.

وفي الكويت، اكتسبت التكنولوجيا المالية زخماً وزيادة في الاستثمارات في السنوات القليلة الماضية. فقد توسعت معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والعديد من التكنولوجيات المالية المحلية للعمل في جميع أنحاء المنطقة وبناء علاقات تعاون مع التمويل التقليدي والحكومة.وما سيحدث في العام القادم أو نحو ذلك – سواء على المستوى العالمي أو هنا في المنطقة – سوف يشكل أهمية حاسمة لمسار التكنولوجيا المالية وتأثيرها على التمويل العالمي.

زيادة الاستثمار

كان المستثمرون يراهنون على مستقبل التكنولوجيا المالية بشكل متزايد باستمرار.وارتفعت الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية إلى مستويات أعلى من التوقعات في عام 2018، حيث بلغت قيمتها 111 مليار دولار في مجال التمويل، بزيادة قدرها 120٪ عن مستويات عام 2017 التي بلغت 50 مليار دولار، وفقا لتقرير «KPMG Pulse Fintech».

«الاضطراب هو الكلمة الطنانة في جميع أنحاء المنطقة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية. ولكن بدلاً من محاولة التنافس مع التمويل التقليدي، فإن العديد من الشركات الناشئة والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على وجه الخصوص، ترى أن التعاون والمشاركة هما الحل»

في الأشهر الستة الأولى من عام 2019، انخفض إجمالي قيمة صفقات التكنولوجيا المالية بنسبة 29٪، من 31,2 مليار دولار (2018) إلى 22 مليار دولار في 30 يونيو 2019، لكن هذا الانخفاض يعكس عدم وجود صفقة كبيرة كالتي قامت بها شركة Ant في عام 2018 باستثمار قدرة 14 مليار دولار. وباستثناء هذه الصفقة، ارتفع الاستثمار العالمي في مجال التكنولوجيا المالية بنسبة 28٪ في النصف الأول من عام 2019 على أساس سنوي، وفقا ل Accenture . ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه إلى عام 2020 حتى في الوقت الذي تتنبه فيه الجهات التنظيمية والقطاع المالي التقليدي في المنطقة إلى التحديات المحتملة التي تشكلها التكنولوجيا المالية.

وتعد التكنولوجيا المالية، التي تقترن بالتكنولوجيات الناشئة التي تقدم خدمات مالية، جذابة في الأسواق الناشئة، حيث إن سهولة الوصول إليها وشبكتها المتنقلة تجعلها ملائمة للعملاء بشكل خاص. فقد تبين الآن بالفعل أن التكنولوجيا المالية تعتبر القفزة الكبرى التالية في بيئة الشركات الناشئة، وهو ما يتسبب في إثارة المشاعر – والقلق – بين مقدمي الخدمات المالية التقليدية والمستثمرين. وبالفعل، تستعد الشركات التجارية الخليجية لاستثمارات كبيرة في مجال التكنولوجيا في السنوات المقبلة.

وفقا لمؤشر التحول الذي أجرته شركة Dell، فإن 93٪ من الشركات التي شملها الاستطلاع في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أفادت بأنها تخطط للاستثمار في التكنولوجيات الفعالة في السنوات الثلاث القادمة. يخطط حوالي 35٪ من الشركات التي شملها الاستطلاع للاستثمار في السحابة المتعددة في فترة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، و 36٪ للإنفاق على الذكاء الاصطناعي (AI) و 52٪ على إنترنت الأشياء (IoT).

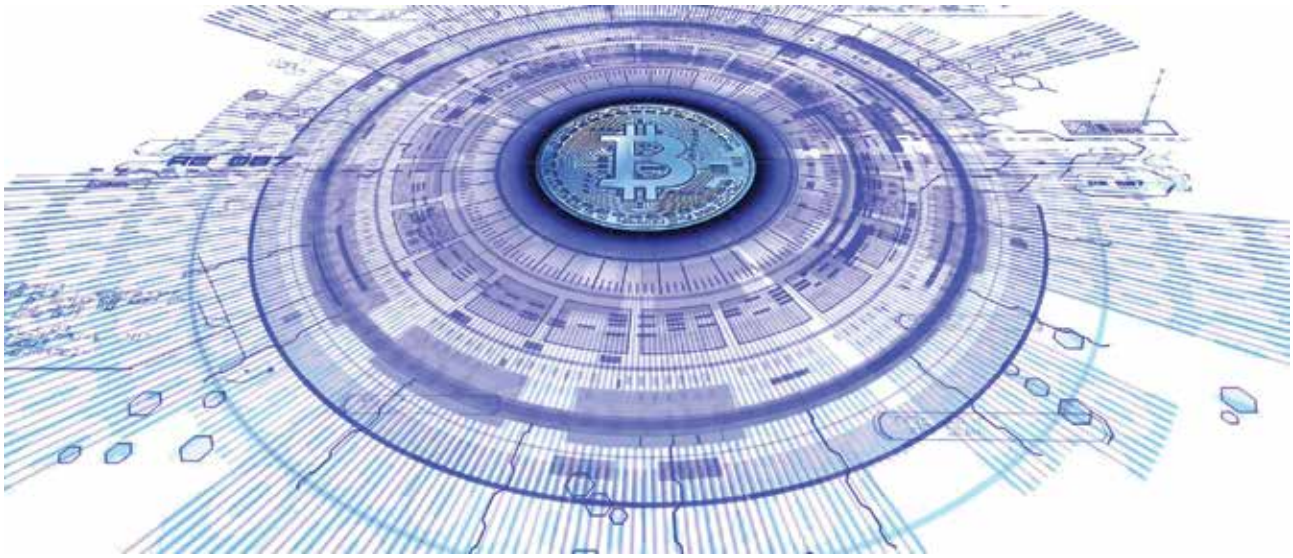

على الرغم من أن مؤشر Dell لم يركز على التكنولوجيا المالية (FINTECH) بشكل خاص، إلا أنه يبدو أن هناك كمية كبيرة من الاستثمارات المخططة من قبل شركات دول مجلس التعاون الخليجي سوف تبحث أيضاً عن فرص الحصول على استثمارات في التكنولوجيا المالية.

التعاون والمشاركة

في منطقة الخليج و في الكويت تحديداً، تزداد التكنولوجيا المالية منذ سنوات. ولكن في العام الماضي، كان هناك انطلاقة حقيقية في الاهتمام والوعي.

يقول شاهين الخضري، المؤسس المشارك في التطبيق الكويتي Ajar Online الذي سبب إرباكاً في سوق العقارات المحلية، «الوعي قائم ويتزايد باطراد». «يدرك كافة أصحاب المصلحة قيمة التمويل في المنطقة، وتتزايد الاستثمارات في الشركات الناشئة في كل من قيمة البطاقة وعدد الصفقات».

وتعد التوعية ضرورية لبناء حافظة خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية ولجذب المزيد من الاستثمارات وفتح القطاع أمام الفرص المستقبلية. المستثمرون مهتمون ولكن لا يزال هناك الكثير من عدم اليقين المحيط بهذا القطاع. ويشعر العديد من المستثمرين بالقلق أيضاً بسبب المعرفة المتخصصة التي غالباً ما تتطلبها تلك التكنولوجيات، كما أن زيادة الوعي والاهتمام يساعدان على تقليل تلك المخاوف لدى المستثمرين لأول مرة.

الاضطراب هو الكلمة الطنانة في جميع أنحاء المنطقة. ولكن بدلاً من محاولة التنافس مع التمويل التقليدي، فإن العديد من الشركات الناشئة والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على وجه الخصوص، ترى أن التعاون والمشاركة هما المفتاح إلى مستقبل ناجح. تقوم البنوك وحتى شركات الاتصالات بتطوير عروض التكنولوجيا المالية في شراكة مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

وكما يشير الخضري، فإن مستقبل التكنولوجيا المالية قد يشمل أيضاً العمل مع الأنظمة القائمة بالفعل.

وعلق الخضري، «أعتقد أن المزيد من الشركات الناشئة ستنضم إلى النظام الإيكولوجي، وكل منها له قيمة

مختلفة. وسيكون لدى معظمها فترة من المنافسة المعززة حيث ستتشكل شراكات قوية بين الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية أو شركات التكنولوجيا المالية التقليدية وأصحاب المصلحة المختلفين في القطاع المالي. يتمتع تطبيق Ajar حالياً بمثل هذه الشراكات مع البنوك حول المنطقة.»

الدور التنظيمي

يبرز دور الجهات التنظيمية أيضاً كقضية رئيسية معلقة فيما يتعلق بمستقبل التكنولوجيا المالية.

في الولايات المتحدة، تباطأت مساعي شركة فيسبوك لطرح عملة الليبرا في السوق بسبب مخاوف السلطات والجهات التنظيمية، مما اضطر الشركة إلى إنشاء مؤسسة الليبرا في سويسرا كخطوة أولى نحو المزيد من الحوكمة وضبط الخصوصية. ولكن حتى ذلك قد لا يكون كافياً لطرح العملة الرقمية في السوق، مع انسحاب الداعين الرئيسيين مثل Pay Pal الآن، واستمرار الجهات التنظيمية الأوروبية في التحذير بأنهم سوف يعارضونها.

وتشعر الجهات التنظيمية أنفسها بالقلق إزاء التأثير الذي يمكن أن يخلفه التمويل المالي على استقرار الأسواق المالية والخدمات المالية التقليدية مع قيامهم بتوسيع منتجاتهم وخدماتهم وتهديد حصة البنوك التقليدية في السوق.

وأشار محمد الهاشل، «تعمل أحدث التكنولوجيات الرقمية على تحويل المشهد الاقتصادي وتعطيل العديد من الصناعات التقليدية على طول الطريق. فالعمل المصرفي ليس استثناءً، حيث تتطور التكنولوجيا المالية بسرعة ويتم تبنيها بخطى سريعة ومثيرة». دكتور محمد الهاشل، محافظ البنك المركزي الكويتي في كلمته الرئيسية في مؤتمر CBK المصرفي الدولي: رسم ملامح المستقبل في أواخر سبتمبر.

ويشير الدكتور الهاشل إلى أن التقنيات المتطورة مثل المدفوعات الرقمية والبنوك المتنقلة وتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي وسلاسل السجلات المغلقة تعمل على تغيير طريقة عمل البنوك والتفاعل مع العملاء. بدأت شركات التكنولوجيا المالية في القضاء على دور العديد من الوسطاء التقليديين في صناعة الخدمات المالية.»

إن الكيفية التي ستستجيب بها الجهات التنظيمية سوف تكون بالغة الأهمية فيما يتصل بكيفية تطور التكنولوجيا المالية.

ويقول حيدر الموسوي، المؤسس المشارك لشركة سيرداب لاب، وهي شركة ناشئة في الكويت: «من المهم أن نكون واضحين بشأن الاتجاه الذي يتجه إليه التنظيم». «قد تؤثر السياسات الجديدة على المشهد. إن الكثير من القيود التنظيمية قد يؤدي إلى إعاقة الإبداع وتقييد اللاعبين الجدد. لا أعتقد أنه أمر جيد.»

إن الحاجة إلى حماية الصالح العام، وإبعاد الجهات الفاعلة السيئة، وفي الوقت نفسه السماح للإبداع بالازدهار، تشكل توازناً حساساً لتحقيق هذه الغاية.

في إطار جهوده، أطلق البنك المركزي الكويتي آلية حماية التطبيقات التي تهدف إلى السماح للشركات المحلية المصنعة للتكنولوجيا بالتجربة واختبار منتجاتها وخدماتها في بيئة آمنة خاضعة للتحكم. ولا يزال من الواضح مدى الفائدة من ذلك ومدى حجم الدعم الفني الذي يمكن للجهات التنظيمية تقديمه.

وقد انخرطت بعض المؤسسات المالية نفسها في تشكيل البيئة التنظيمية كوسيلة لوضع القطاع على طريق تحقيق النمو في المستقبل. على سبيل المثال، بدأت شركة «Tap Payments» الكويتية في العمل بنشاط في مبادرات في مختلف أنحاء المنطقة تهدف إلى تعزيز بيئة غنية وراعية للتكنولوجيات المالية. كما أنها تعمل مع البنك المركزي البحريني على تطوير موقع Bahrain Fintech Bay، وهو حاضنة للتكنولوجيات المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أنها عضو في مبادرة Fintech Saudi لتشجيع تأسيس وتطوير التكنولوجيات المالية داخل المملكة.

هذه المبادرات يمكن أن يكون لها تأثير على المدى الطويل على قدرة التكنولوجيات المالية على العمل عبر الحدود وعلى تطوير منتجات وخدمات ذات قابلية للتطوير على الصعيد الإقليمي بل والعالمي.

التكنولوجيا المالية كاستثمار

بالنظر إلى المستقبل، قد يكون القطاع جاهزاً للتوسع والتطوير ولكن من غير الواضح ما إذا كان التوقيت مواتياً. قد تضع توقعات المستثمرين الناضجة إلى جانب احتمال الركود حداً للطموحات السريعة للتكنولوجيا المالية في العام المقبل.

شهد عام 2019 عدة أمثلة من الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيات الكبرى ذات الاكتتابات الأولية العامة غير الظاهرة (IPO).

فقد شهدت شركات أوبر، وليفت، وسلاك، وبيليتون انكماشاً في أسعار أسهمها إلى حد كبير، الأمر الذي أوعز التحذير للمستثمرين الراغبين في القفز إلى الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا.

ومن ناحية أخرى، تعمل الخدمات المالية التقليدية بل وحتى الحكومات على تحديد فرص الحصول على

التكنولوجيا المالية – بالتعاون في بعض الأحيان مع الشركات في مجال التكنولوجيا المالية وفي بعض الأحيان من خلال تطوير منتجاتها وخدماتها الخاصة.

فبدلاً من الانتظار حتى تتمكن الشركات الناشئة من الانفراد بحصة السوق، تتسابق البنوك التقليدية لتطوير عروض تكنولوجيا مالية خاصة بها.

وحين يتعلق الأمر بما يحمله المستقبل من نتائج، فإن التوقعات مختلطة إلى حد كبير.

ويحذر الجازي العجمي، مؤسس مشارك في شركة تكنو كير، وهي شركة كويتية تعمل في مجال التكنولوجيا المحمولة التي يمكن ارتداؤها .»أرى أن المنافسة ستكون مع البنوك وحلول المدفوعات الجديدة التي تقدمها لعملائها.

كما أن دخول Apple pay إلى المنطقة، سيؤثر على الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (في المنطقة)».

ولكن يتعين على المستثمرين أن يتحمسوا بشأن التطبيق غير المحدود للتكنولوجيا على مشاكل العالم اليوم.

ويتفق المطلعون في الصناعة مثل «سيرداب الموسو» على ما يحمله المستقبل بالنسبة للمنتجين والشركات الناشئة بشكل عام. وهو يري إمكانيه لما يلي: «انتشار المزيد من الشركات الناشئة التي تخدم المستهلك والتي تحل مشاكل معينة، مثل مواقف السيارات والمرور. هناك فرص كثيرة لحلول الشركات والمؤسسات الكبيرة، مثل المنصات لزيادة مشاركة الموظفين والإنتاجية وزيادة رضا الموظفين، وبالتالي المحافظة عليهم».

قد يتحول إشراك الموظفين ورضاهم إلى العمل لمصلحة التكنولوجيا المالية – وليس مجرد العمل لصالح تطبيق.

إن ما يقرب من نصف سكان المنطقة دون الخامسة والعشرين، وهي طفرة شبابية تطل على الآفاق والتوقعات الألفية، ويتجلى ذلك بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالحياة الرقمية.

يقول الخضري المؤسس المشارك لتطبيق Ajar مسلطاً الضوء على جانب حديث ولكنه مهم من جوانب التكنولوجيا المالية وثقافة الشركات الناشئة المنطقة، «نحن نتطلع إلى الاستثمار في اكتساب المواهب، والمثير هو تحول عقليات الناس نحو الشركات الناشئة. تجذب الشركات الناشئة ذات الإمكانات العالية المزيد والمزيد من المواهب ذات الجودة العالية مع بدء الناس في التعرف على فرص النمو في الداخل».

بعبارة أخرى، الرقمية هي حيث هي، سواء من وجهة نظر العملاء أو من وجهة نظر الموظفين الشباب وأصحاب مشاريع الغد.

بورصة الكويت تتناول علاقات المستثمرين والشفافية كجزء من إستراتيجية النمو

تضيف علاقات المستثمرين (IR) الفعالة قيمة متوسطة قدرها 10٪ إلى تقييم الشركة، بينما قد تكلف علاقات المستثمرين غير الفعالة انخفاضًا متوسطًا قدره 20٪ تقريبًا من تقييم الشركة.

المحاورة: نوارة فتاهوفا

يمثل تحسين التواصل والشفافية، لا سيما بين شركات الاكتتاب العام المقيدة في البورصة ومديري الأصول والمحللين، جانبًا رئيسيًا في إستراتيجية النمو لبورصة الكويت. وخلال ندوة بعنوان «علاقات المستثمرين، الصلة بين الشركات والمستثمرين:

اعتبارات خاصة بأفضل الممارسات في السوق الكويتية»، أجرت مجلة (المستثمر) مقابلة مع نورة العبد الكريم، رئيس قطاع الأسواق في بورصة الكويت لمعرفة المزيد عن سبب أهمية علاقات المستثمرين وأثرها في تغيير الشركات في الكويت.

بعض المقتطفات:

المستثمر: ما هو الوضع بالنسبة لصانع السوق؟

نورة العبد الكريم: حصلت ثلاث شركات على الترخيص المسبق وهي قيد الاختبار حاليًا فيما يتعلق بالنظام والتقنيات.

وبمجرد الانتهاء من ذلك، ستحصل على تراخيصها الكاملة، وسيتم تسجيلها بموجب الأسهم أو السندات التي تختارها، وتبدأ بعد ذلك عملها على الفور.

المستثمر: ما هو المشهد بشكل عام وما مدى اهتمام المستثمر ببورصة الكويت؟

نورة العبد الكريم: يوجد اهتمام كبير لأننا نعقد العديد من الاجتماعات مع المستثمرين الذين يقصدون الكويت.

كما أننا نسافر في رحلات خارجية لمقابلة المستثمرين المحتملين ومديري الأصول المهتمين

بالأسواق الناشئة والاستثمار في الكويت، ونتلقى ردود فعل إيجابية. نتوقع تدفق 2,8 مليار دينار كويتي إلى السوق كأموال سلبية بعد أن يقوم مؤشر MSCI بترقية بورصة الكويت إلى فئة الأسواق الناشئة في مايو 2020.

لقد أكملنا بالفعل جميع المتطلبات التي وضعها لنا مؤشر MSCI وأتممنا جميع الاستعدادات الخاصة بالإدراج.

المستثمر: ما التحديات التي تواجه البورصة في 2020؟

نورة العبد الكريم: تتعلق بعض التحديات الرئيسية التي تواجه البورصة بالتعليم والمعرفة.

ولمعالجة هذه المسألة أنشأنا بورصة أكاديمي، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية وندوات منتظمة للمشاركين في السوق من أجل التوعية بجميع التغييرات التي نجريها.

المستثمر: هل هناك أي توقعات أو خطط أخرى لعام 2020؟

نورة العبد الكريم: سنواصل العمل مع برنامج تطوير السوق وطرح منتجات جديدة في السوق، ونأمل أن تسير الأمور على ما يرام.

المستثمر: أخبرينا عن ترقيات بورصة الكويت الأخيرة وآفاقها المتوقعة في علاقات المستثمرين.

نورة العبد الكريم: تم خصخصة بورصة الكويت بشكل رسمي مؤخرًا، وهي تدير سوق الكويت للأوراق المالية منذ عام 2016.

وقبل ذلك، كنا نعمل على الإستراتيجية والمبادرات التي تحتاج بورصة الكويت إلى معالجتها من أجل ترقية السوق من حيث البنية التحتية وجذب المزيد من جهات إصدار الأوراق المالية وغيرها من المسائل.

وكان انعدام الشفافية إحدى المسائل الرئيسية التي وقفنا عليها. ويعزى ذلك إلى عدم توفر المكاشفات ثنائية اللغة وغياب وظيفة علاقات المستثمر. فإحداث تغييرات في السوق لم يكن ممكنًا دون وجود المشاركين في السوق ودعم الشركة الكويتية للمقاصة وشركات الاستثمار وشركات الوساطة. هناك الكثير من التغييرات التي أجريناها للاعتراف بمزودي المؤشرات الدوليين والمستثمرين الذين أصبحوا أكثر وعيًا بالسوق الكويتي.

وشهد مايو 2016 أول مجموعة من التغييرات التي طبقها السوق، والتي تتعلق معظمها بالبنية التحتية. شملت هذه التغييرات توحيد إجراءات دورة التسوية وإجراءات الشركات ذات النمط الدولي والتي جعلت الكثير من المستثمرين الدوليين يتفهمون آلية عمل السوق.

ونُشرت قاعدة التداول للمرة الأولى. وجمعت هذه القاعدة كل أنظمة السوق السارية في قواعد يمكن عرضها باللغتين العربية والإنجليزية، مما زاد من جاذبية السوق.

وأجريت تعديلات على السوق لمراعاة هذه التغييرات التي طرأت على البنية التحتية. وجاء الاعتراف الدولي الأول بإدراج الكويت في المؤشرات العالمية لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة. وجاءت مع هذا الامتياز مسؤولية كبيرة. حيث بدأنا تقسيم السوق بعد عام تقريبًا، كجزء من إستراتيجية بورصة الكويت واستكمالاً لزخم التطورات.

وفي هذا الصدد، واجهنا مقاومة كبيرة في السوق، ولكننا تمكنّا من خلال تقسيم السوق من التمييز بين الشركات وقدراتها من حيث التزاماتها المستمرة من جهة، ومن حيث تحديث متطلبات الإدراج للشركات وجهات الإصدار للانضمام إلى السوق من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالاستثمار الدولي، كانت إحدى المسائل الرئيسية التي واجهناها في السوق هي إمكانية وصول الشركات إلى المعلومات، بالإضافة إلى الشفافية في السوق. ويرجع ذلك إلى نشر المكاشفات باللغة العربية فقط. وهو ما أدى إلى ضياع الفرص من أيدي الكثير من المستثمرين. فأصبح لزامًا على جميع الشركات في السوق الأول أن تحصل على جميع مكاشفاتها باللغتين العربية والإنجليزية. بالإضافة إلى ذلك، نعقد مؤتمرًا للمحللين على أساس ربع سنوي، وتلتزم الشركات بموجبه بنشر عروضها التقديمية الكاملة على موقع بورصة الكويت.

إعداد إستراتيجيتنا:

الإستراتيجية تقيس قدرة بورصة الكويت على أن تكون مشمولة بتغطية المحللين والباحثين. ولسوء الحظ، شهدت الكويت قصورًا من حيث التغطية من قبل الباحثين والمحللين في عام 2014، سواءً كان ذلك من خلال عدد المحللين الذين يغطون بورصة الكويت أو الشركات نفسها.

فلا يكاد يصل متوسط عدد المحللين لدينا إلى محلل واحد لأكبر 80٪ من شركات التداول في الكويت. ومثل ذلك بالنسبة لنا مؤشرًا مثيرًا للقلق لمعالجة هذه المسألة.

التسلسل:

إن توفر المعلومات بشفافية يوضح مدى فاعليتها في الشركة والأبحاث والتغطية التي تحصل عليها من المستثمرين أو الباحثين أو مديري الأصول. وفيما يتعلق بقياس أو تنسيق أثر علاقات المستثمرين على أداء الشركة، وجدنا أن علاقات المستثمرين الفعالة تضيف قيمة متوسطة قدرها

10٪ إلى تقييم الشركة، بينما قد تكلف علاقات المستثمرين غير الفعالة انخفاضًا متوسطًا قدره 20٪ تقريبًا من تقييم الشركة. والانخفاض يتمثل في ضياع أكثر من فرصة للشركة إذا لم تتم معالجة احتياجات المستثمرين الدوليين وأسئلتهم فيما يتعلق بالشفافية والمعلومات.

فعلاقات المستثمرين الفعالة أمر قابل للتغيير. ويمكن قياسها إما عن طريق دور علاقات المستثمرين أو انعكاسها في جودة وعدد الاجتماعات التي تعقدها علاقة المستثمر مع الشركة، والتي من شأنها أن تنعكس على الشركة نفسها. ودائما ما تتبلور في زيادة سيولة الشركة وأدائها.

ساهم التفاعل المتزايد ومؤتمرات المحللين التي تعقد كل ثلاثة أشهر والمعارض والمؤتمرات التي تقام تحت رعاية بورصة الكويت جميعها في زيادة النشاط التجاري وأداء الشركات في الكويت. واجبنا في بورصة الكويت أن نعزز السوق الكويتي والمشاركين فيه. لقد شاركنا في العديد من العروض الترويجية.

كما استضفنا العديد من أبرز الشركات المدرجة في البورصة من أجل التفاعل مع جمهور أوسع فيما يتعلق بالمستثمرين الدوليين وتلقي الملاحظات أثناء الاجتماعات مع هذه الشركات.

مبادرات بورصة الكويت:

البنية التحتية والشفافية وترقية موقع بورصة الكويت ونشر التقارير. نحن نتتبع زيادة المستثمرين الدوليين في البنوك الكبرى في الكويت.

بدأت بعض البنوك بـ 3٪ من المستثمرين الأجانب كما جاء في التقرير، وارتفعت النسبة إلى 11٪.

مما يلقي الضوء على الاتصالات الفعالة بين مسؤولي علاقات المستثمرين في الكويت وهذه الشركات.

مستقبل تحسين السوق بشكل عام:

اقترحنا على هيئة أسواق المال (CMA) تضمين وظيفة علاقات المستثمرين كوظيفة إلزامية للشركات المدرجة في السوق الأول.

ستُمنح جميع الشركات عامًا واحدًا للوفاء بهذه المتطلبات حتى يتسنى لها أن تبدأ عملها. بالإضافة إلى ذلك، هناك زيادة كبيرة في الطلب على الإدارة البيئية والاجتماعية وإدارة الشركات. لذا ينبغي على الشركات أن يكون لديها برنامج معني بالإدارة البيئية والاجتماعية وإدارة الشركات، وهو ضمن الأشياء التي سنركز عليها في 2020.

وعلاوة على ذلك، فنحن نخطط لإقامة بعض العروض الترويجية في شرق آسيا في عام 2020، بالإضافة إلى الفعاليات التي نقيمها في نيويورك ولندن ودبي.

توقعات سوق النفط ما تزال «ثابتة» على الرغم من انعدام الاستقرار

استمرار إنتاج النفط الخام مع حد أدنى من الانقطاعات وتوفير الإمدادات الكافية

يُسرع العالم الخطى في تحوله إلى استخدام نظام طاقة أكثر استدامة وأمنًا وأيسر تكلفة. ويشهد الإنتاج العالمي للطاقة تحولاً نوعيًا نتيجة لذلك، وهو ما اضطر الدول المنتجة للنفط إلى إعادة صياغة إستراتيجياتها لإنتاج الطاقة.

كتبه: ساجيف ك بيتر

من المتوقع أن تظل أسعار النفط «ثابتة» إلى حد كبير طوال عام 2020 وما بعدها على الرغم من تقلبات السوق وفي ظل وضع جغرافي سياسي تكتنفه الشكوك في الشرق الأوسط، لا سيما مع وفرة إمدادات الطاقة من حيث النفط والغاز في جميع أنحاء العالم. يرى العديد من محللي الصناعة أنه على الرغم من التخفيضات الصادرة عن أوبك (منظَّمة البلدان المصدرة للنفط)، سيتوفر فائضًا لا يقل عن مليون برميل يوميًا من النفط الخام في جميع أنحاء العالم هذا العام، مع بقاء السعر عند مستوى مقبول يساوي 60 دولارًا للبرميل الواحد. لكن، وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، قد يؤثر كل من انخفاض أسعار النفط وإنتاج غير مستقر في المنطقة على توقعات السوق في فترة متوسطة الأجل، كما يمكن للأسعار أن تواصل الانخفاض وصولاً إلى 56 دولارًا للبرميل الواحد بحلول عام 2023.

وصرح بوفانٍ ك جورج، وهو أحد المتخصصين في سوق النفط، قائلاً: «لا أحد يتوقع ارتفاعًا هائلاً في أسعار النفط، على الأقل على المدى القريب، وذلك على الرغم من أن السوق سيواصل أن يكون على أهبة الاستعداد نظرًا للوضع الجغرافي السياسي الذي تكتنفه الشكوك في الشرق الأوسط، وانتشار فيروس كورونا في الصين.»

بينما قد يؤدي أي توتر جغرافي سياسي إقليمي إلى ارتفاع هائل في أسعار النفط نتيجة «عامل الخوف» بسبب مخاوف بشأن إمدادات النفط، قد تؤدي حوادث من قبيل انتشار فيروس كورونا إلى انخفاض أسعار النفط بسبب المخاوف من انخفاض محتمل في الطلب على النفط في الصين، وهي واحدة من أكبر أسواق استهلاك النفط على مستوى العالم. وتراجعت أسعار النفط بحوالي ثلاثة في المائة على الفور بعد انتشار الفيروس حيث تسببت المخاوف من احتمال حدوث تباطؤ في الطلب على النفط الخام في ضغط الأسعار. وقد يؤثر تباطؤ الاقتصاد الصيني على الطلب على النفط نظرًا لأنها أكبر مستورد للنفط الخام على مستوى العالم، وتحتل المرتبة الثانية عالميًا من حيث استهلاك النفط، طبقًا للبيانات التي أفادت بها الإدارة العامة للجمارك.

توازن السوق

أدى «عامل الخوف» إلى زيادة حادة في أسعار النفط بنسبة 3 دولارات عقب حادثة اغتيال الجنرال الإيراني قاسم سليماني، في هجمة شنتها طائرة أمريكية بدون طيار، ونظرًا للتطورات اللاحقة التي حدثت في المنطقة. فرص تصعيد مفاجئ وحاسم بعيدة والتي قد تسفر عن «عامل الخوف» نظرًا لأن الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بحقها في «الهيمنة على التصعيد» وذلك عند النظر إلى الوضع الجغرافي السياسي الراهن. وقد أشار الكثير من محللي السوق إلى حقيقة أن الأسواق قد استعادت توازنها عاجلًا وليس آجلًا، وأن الأسعار قد انخفضت بما يقارب 5٪ في الاسبوع التالي للهجمة.

صرح مهندسٍ نفط في الكويت، اشترط عدم الكشف عن هويته، قائلًا: «لا أحد يتوقع صراعًا واسع النطاق بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران رغم زعمهما بأنهما مستعدتان لمواجهة شاملة. أغلب الظن ستواصل الدولتان إستراتيجية «التصعيد والرقابة.»

فقد تزيد واشنطن العقوبات على إيران وقد تحاول طهران اللجوء إلى شن هجمات متفرقة على قواعد الجيش الأمريكي أو المنشآت النفطية في المنطقة، وفقًا لما ذكره. وأردف قائلًا: «سيطغى على سوق النفط حالة دائمة من الحذر والقلق مما سينجم عنه الحفاظ على الأسعار في مستوى معقول وذلك كمحصلة نهائية. ويتوقع أن يستمر إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط مع حد أدنى من الانقطاعات وتوفير الإمدادات الكافية مع الحفاظ على حالة الاستقرار في السوق والحد من الارتفاع الهائل في أسعار النفط الخام نتيجة لذلك».

ويمكن الإشارة إلى أن الهجمات التي وقعت في 2019 على ناقلة نفط في مضيق هرمز وعلى منشآت نفطية في المملكة العربية السعودية قد كان لها تأثير لم يدم طويلًا على الأسعار نظرًا لوفرة إنتاج الصخر الزيتي، وما صاحبه من تراجع الزيادة العالمية لاستهلاك النفط.

على الرغم من أن معدل الصادرات الإيرانية من النفط الخام قد هبط إلى حد كبير في أعقاب فرض العقوبات الدولية عليها إلا أن هذا النقص قد تم تعويضه إلى حد بعيد من خلال زيادة الإنتاج من المملكة العربية السعودية وكذلك زيادة كبيرة في إنتاج غاز الصخر الزيتي في الولايات المتحدة.

يقول جورج، أحد المتخصصين في صناعة النفط ويعمل لدى شركة نفط في قطر: «مع إجادة شركات النفط في الولايات المتحدة ومناطق أخرى في تقنية استخراج النفط الصخري، ومع تحقيق الفاعلية من حيث التكلفة وصولًا إلى سعر البرميل بقيمة 50 دولارًا لكل برميل، فسوف تظل أسعار النفط دوماً تحت ضغوط شديدة

كلما ارتفعت. ولقد أصبحت الولايات المتحدة، في ظل ازدهار النفط الصخري، المنتج الأكبر، ومصدرًا صافيًا للنفط الخام. لذلك، وعلى مدى بعيد، من المحتم أن يكون سعر النفط الخام قريبًا من تكلفة تحقق التعادل للنفط الصخري في ذلك الوقت. كما أنه في ظل مثلًا، تطوير السيارات الكهربائية، سينخفض الطلب على النفط على المدى البعيد.»

من المتوقع أن يُبقي فائض النفط البالغ مليون برميل يوميًا على الأسعار في النصف الأول من عام 2020 وفقًا لفاتح بيرول، وهو المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة (IEA). ولا يتوقع زيادة كبيرة في الأسعار في ظل «الظروف الطبيعية» على الرغم من أن التطورات الجغرافية السياسية غير المتوقعة قد تُغير الوضع.

تخفيضات الإنتاج الصادرة عن أوبك (منظَّمة البلدان المصدرة للنفط)

توسعت أوبك (منظَّمة البلدان المصدرة للنفط) في تخفيضات الإنتاج بنسبة إضافية تبلغ 500000 برميل يوميًا وصولًا إلى 1,7 مليون برميل يوميًا، كما خفضت منظمة أوبك الإنتاج بنسبة إضافية تبلغ 372000 برميل يوميًا عن خط الأساس، وخفضت مجموعة البلدان غير الأعضاء بمنظمة أوبك بقيادة روسيا الإنتاج بنسبة إضافية تصل إلى 132000 برميل يوميًا، وذلك في ضوء الاعتراف باختلال توازن العرض والطلب. وقد خفضت كذلك كل من المملكة العربية السعودية والعراق ونيجيريا إنتاجها من النفط إلى مستويات مستهدفة جديدة. ومن ثم فقد تؤدي تعديلات إنتاج أوبك إلى أكثر من 2,1 مليون برميل يوميًا تبعًا لذلك. وستجتمع دول أوبك من حين إلى آخر بغرض تقييم مدى الامتثال وحالة سوق النفط.

تتوقع وكالة الطاقة الدولية (IEA) زيادة في الإمدادات بمقدار 100،000 برميل يوميًا من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك عام 2020 فضلًا عن إمدادات فائضة من الدول المنتجة وغير الأعضاء بمنظمة أوبك مما سيكون كافيًا لتحمل أية صدمات جغرافية سياسية محتملة بأسعار النفط. كما يتوقع أن تنتج الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك مثل الولايات المتحدة والبرازيل والنرويج وغيانا أكثر من مليوني برميل يوميًا من النفط في الأعوام القليلة المقبلة. تجدر الإشارة أن إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام قد حقق ارتفاعًا قياسيًا بلغ 13 مليون برميل يوميًا. وبينما وصلت مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 9 ملايين برميل يوميًا من النفط، وهو أعلى من المتوسط على مدار خمسة أعوام، تزايد إنتاج النرويج من النفط على مدار 9 سنوات متجاوزًا 1,76 مليون برميل يوميًا.

فالتوقعات المستقبلية لأسعار النفط الخام كانت دومًا محفوفة بالمخاطر ويرجع ذلك أساسًا إلى أن أسعار النفط تعتمد في المقام الأول على العديد من

العوامل غير معلومة وفقًا لما ذكره جورج. وأتبع قائلًا: «إذ يتم تحديد الأسعار في الأساس من خلال سيناريو قائم على العرض والطلب في ذلك الوقت المحدد. فعلى المدى القريب (من عدة أشهر إلى عام)، تتأثر أسعار النفط نتيجة أحداث جغرافية سياسية كالنزاع بين الولايات المتحدة وإيران، والهجمات على ناقلات النفط ومنشآت نفط سعودية والاضطرابات التي تشهدها فنزويلا والهجمات التي استهدفت خطوط أنابيب ومنشآت نفط نيجيرية والمخاوف المتزايدة

بسبب فيروس كورونا، إلى غير ذلك.»

أما على المدى المتوسط (من عام إلى 10 أعوام) فيلعب التباطؤ/النمو الاقتصادي للدول الكبرى من حيث استهلاك النفط مثل الصين والهند، إلى غير ذلك دورًا مهمًا إما في تضاؤل الطلب على النفط أو تعزيزه. أما على المدى البعيد (لأكثر من 10 أعوام)، فتلعب عوامل من قبيل 1) العثور على احتياطات جديدة من النفط و2) ظهور أساليب جديدة لإنتاج النفط الخام مثل النفط الصخري و3) استحداث تقنية جديدة، على سبيل المثال المياه العميقة و4) تطوير فاعلية السيارات من حيث استهلاك النفط/استخدام مصادر بديلة للطاقة و5) البحث عن مصادر طاقة أكثر حفاظًا على البيئة للحد من أثر الكربون/الاحتباس الحراري، إلى غير ذلك دورًا مهمًا، وذلك حسب توضيح جورج.

التحول النوعي

يُسرع العالم الخطى في تحوله إلى استخدام نظام طاقة أكثر استدامة وأمنًا وأيسر تكلفة وفقًا لما ذكره متخصصون في الصناعة. ويشهد الإنتاج العالمي للطاقة تحولاً نوعيًا نتيجة لذلك، وهو ما اضطر الدول المنتجة للنفط إلى إعادة صياغة إستراتيجياتها لإنتاج الطاقة.

سيطغى على سوق النفط حالة دائمة من الحذر والقلق مما سينجم عنه الحفاظ على الأسعار في مستوى معقول وذلك كمحصلة نهائية.

تلعب التوجهات والتقنيات الناشئة دورًا فاعلاً في تغيير الطريقة التي من خلالها تُنتج الطاقة وتُوصل وتُستهلك.

أما اللوائح الجديدة الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية المعمول بها منذ الأول من يناير عام 2020، فتحد من انبعاثات الكبريت المُستخدم في الناقلات البحرية (وقود الصهاريج) إلى 0,5٪ من أصل 3,5٪، وهو وبالتالي يتوقع أن ينخفض سعر النفط الخام الذي يحتوي على نسب مرتفعة/متوسطة من النفط الخام الحامض (نفط بدرجة منخفضة من النقاء)، الذي أنتج منتجات مُكررة تحتوي على نسب أكبر من الكبريت (زيت الوقود عالي الكبريت) في المستقبل مقارنة بالخام الحلو. كما أشار الخبراء، تمثل مصادر الطاقة المتجددة طريقًا نحو المستقبل لما سيلحق مصادر الوقود الأحفوري من نضوب. ويبدو أن التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة أمر لا مناص منه بالنسبة للدول المنتجة للنفط بالنظر إلى قابلية الموارد الطبيعية للطاقة للاستنفاد وتحقيق الوفورات في التكاليف على المدى البعيد، بالإضافة إلى المساعدة على جعل الكوكب مكانًا أفضل للأجيال القادمة.

الناشر هو اتحاد شركات الاستثمار (UIC) بالكويت بالتعاون مع دار كويت تايمز للنشر و تحت قيادة رئيس الاتحاد صالح السلمي و رئيس تحرير المجلة بدر السبيعي و رئيس تحرير كويت تايمز عبد الرحمن العليان.

لجنة الإعلام والتسويق لدى اتحاد شركات الاستثمار (UIC)

حمد محمد السعد
رئيس اللجنة
شركة عمار للتمويل والإجارة

فدوى عادل درويش
مدير الدعم الفني بالاتحاد
ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

مصطفى نجيب زنتوت
عضو اللجنة
بيت الاستثمار العالمي- جلوبل

كويت تايمز
جيمي آثريدج
etheridge@kuwaittimes.com

للاستفسار حول الإعلانات:
ads@kuwaittimes.com

اتحاد شركات الاستثمار-الكويت
مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت- الطابق الثاني، شارع
مبارك الكبير- مدينة الكويت
صندوق بريد: 27555 الصفاة
رمز بريدي: 13136 الكويت
تلفون.: 965-2228-0370+
فاكس: 965-2249-0091/2+
إيميل: uic@unioninvest.org
موقع: http://unioninvest.org

كويت تايمز
شارع الصحافة
الشويخ الصناعية
صندوق بريد: 1301 الصفاة
رمز بريدي: 13014 الكويت
تلفون: 965-2483-3199+
فاكس: 965-2483-5620+
إيميل: etheridge@kuwaittimes.com
موقع: www.kuwaittimes.net